البيان الحسن لتناقض

من برأ الصحاب الإبانة من الحرورية والبدعة ولم يرى أبا الحسن

كتبه

أبو بكر بن عبده بن عبد الله الحمادي

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وصحبه.

أمَّا بعد/ فإنَّ الغرض من هذه الرسالة هو بيان تناقض من لم يبدع ويحزب البرعي والذماري والصوملي والسالمي وغيرهم من المدافعين عن محمد الإمام والوصابي والعدني، مع تبديعهم لأبي الحسن مع أنَّ أخطاء الإمام والوصابي شبيهة بأخطاء أبي الحسن والمدافعين عن الإمام والوصابي أشد أو مثل المدافعين عن أبي الحسن، فإذا بُدع وحزب أبو الحسن ومن دافع عنه، فمن باب أولى أن يبدع ويحزب الإمام والوصابي والعدني ومن دافع عنهم.

واعلموا وفقكم الله أنَّ من بدع أبا الحسن وعرعور يلزمه أن يبدع العدني، والوصابي والإمام والبرعي، والصوملي، والسالمي ومن دافع عنهما بالباطل لوجود التشابه بين الحزبين فيما أصلوه من الأصول المحدثة.

وبيان ذلك من وجوه:

الوجه الأول: سوء موقف أبي الحسن والإمام من الروافض المكفرين أو المفسقين لأكثر الصحابة

أقول: الذي حصل من أبي الحسن المصري، في كتابه [**السراج الوهاج**] (٦٠) الفقرة (١١٥) أنَّه حكم بالبدعة على من رمى عائشة رضي الله عنها بما برأها الله منه، وذكر نزاعاً بين العلماء فيمن سب الصحابة بما يقتضي فسقهم.

وقال أبو الحسن المصري في كتابه: [**قطع اللجاج**] (ص ٣٤) ((... وإن كان الصحيح عندي تكفير من كفرهم أو فسقهم لما يترتب على ذلك من رد الدين بالكلية، فإن التزم ذلك فلا شك في كفره ولا في كفر من لم يكفره)).

قلت: فأبو الحسن يشترط في تكفير الساب أن يكون ملتزماً لرد الإسلام بالكلية، والشيخ محمد يشترط في ذلك أن يكون مريداً للطعن في الإسلام كما سيأتي بيان ذلك.

فقد قال محمد الإمام في كتابه [**طعون رافضة اليمن في صحابة الرسول المؤتمن**] ص (١٢):

((ومع ما سبق ذكره **يتحرى في إطلاق التكفير على من كفر الصحابة**، فالصحابة لم يطلقوا ذلك على الخوارج وأمثالهم، وأمَّا تعيين المكفر فلا يجوز إلَّا بعد توافر الشروط وانتفاء الموانع، **وعليه فلا نرى كفر الرافضة إلَّا من كان منهم عالماً بما أثنى الله ورسوله على الصحابة، وأيضاً أراد بسبهم الطعن في الإسلام**)).

وقد قلت في كتابي "**التبيين**": ((أقول: في كلامه هذا عدة وقفات:

الوقفة الأولى: في قوله: "**ومع ما سبق ذكره يتحرى في إطلاق التكفير على من كفر الصحابة**".

أقول: ظاهر كلام الشيخ محمد وفقه الله ها هنا أنَّ من كفر جميع الصحابة لا يعد كافراً، وذلك أنَّ الألف واللام في الصحابة للاستغراق فتفيد العموم كما هو مقرر عند أهل العلم في "كتب الأصول".

وهذا القول الذي ذكره الشيخ الإمام من أعظم الأخطاء، وبيان ذلك من وجوه:

الوجه الأول: أنَّ من كفر جميع الصحابة فقد رد الإسلام بالكلية كتاباً وسنة، فإنَّ كتاب الله عز وجل إنَّما نقل إلينا عن طريق الصحابة، فإنَّهم تلقوه عن نبيهم عليه الصلاة والسلام، وتلقاه نبيهم عليه الصلاة والسلام عن جبريل عليه الصلاة والسلام، وتلقاه جبريل عن رب العالمين سبحانه وتعالى.

وهكذا سنة النبي صلى الله عليه وسلم إنَّما نقلت إلينا عن طريق الصحابة الكرام رضي الله عنهم أجمعين.

ولا شك أنَّ قولاً هذا مؤداه لا يكون إلَّا من أعظم الكفر، ولا يكون قائله إلَّا من أعظم الكافرين.

الوجه الثاني: أنَّ مؤدى هذا القول الطعن في رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإنَّ المرء على دين خليله، ويعرف المرء بجليسه، فإذا كان أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم هم شر الناس فهكذا نبيهم عليه الصلاة والسلام، وحاشاه، وحاشاهم من ذلك. والطعن في رسول الله عليه الصلاة والسلام من أغلظ أنواع الكفر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في [**مجموع الفتاوى**] (٤/ ٤٢٩):

((فإنَّ القدح في خير القرون الذين صحبوا الرسول قدح في الرسول عليه السلام كما قال مالك وغيره من أئمة العلم: هؤلاء طعنوا في أصحاب رسول الله وإنَّما طعنوا في أصحابه ليقول القائل رجل سوء كان له أصحاب سوء ولو كان رجلاً صالحاً لكان أصحابه صالحين)).

الوجه الثالث: أنَّ في هذا طعناً في حكمة رب العالمين، وذلك أنَّه مما لا يليق بحكمة أحكم الحاكمين أن يختار لصحبة خير خلقه شرار الخلق.

الوجه الرابع: أنَّ هذا القول أعني تكفير الصحابة تكذيب لخبر رب العالمين الذي أخبر بأنَّهم من أهل الجنة، فإنَّ من كان عاقبة أمرة إلى الجنة فلا يتصور في حقه أن يموت على الكفر.

قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد: ١٠].

وقال الله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾ [آل عمران: ١٩٥].

وقال الله تعالى: ﴿لَكِنِ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ جَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ وَأُولَئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٨٨) أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ٨٨، ٨٩].

وقال الله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

الوجه الخامس: أنَّ فيه تكذيباً لرب العالمين الذي وصفهم بالصدق في إيمانهم، وأنَّهم من المفلحين.

قال الله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ (٨) وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (٩)﴾ [الحشر: ٨، ٩].

وقال الله تعالى: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا (٢٣) لِّيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ إِن شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٣، ٢٤].

وقال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٤].

الوجه السادس: أنَّ فيه طعناً في تعديل الله عز وجل لهم. قال الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]. ومعنى: ﴿وَسَطًا﴾ أي عدولاً خياراً، وهكذا لا تقبل شهادة إلاَّ من كان عدلاً.

الوجه السابع: أنَّ مؤدى هذا القول: أنَّ هذه الأمة هي شر أمة أخرجت للناس، وهذا تكذيب لقول الله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

الوجه الثامن: أنَّ سبهم دليل على أعظم الغيظ لهم في قلب من سبهم.

وقد قال الله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا (٢٩)﴾ [الفتح: ٢٩].

قلت: فدلت هذه الآية على أنَّ من انغاظ من صحابة النبي صلى الله عليه وسلم فإنَّه من الكافرين فكيف بمن كفرهم، أو فسقهم؟!!!.

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في [**تفسيره**] (٧/ ٣٦٢):

((ومن هذه الآية انتزع الإمام مالك -رحمه الله، في رواية عنه- بتكفير الروافض الذين يبغضون الصحابة، قال: لأنَّهم يغيظونهم، ومن غاظ الصحابة فهو كافر لهذه الآية. ووافقه طائفة من العلماء على ذلك)).

وقال العلامة القرطبي رحمه الله في [**تفسيره**] (١٦/ ٢٩٦): ((قلت: لقد أحسن مالك في مقالته وأصاب في تأويله. فمن نقص واحداً منهم أو طعن عليه في روايته فقد رد على الله رب العالمين، وأبطل شرائع المسلمين، قال الله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾ الآية. وقال: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ إلى غير ذلك من الآي التي تضمنت الثناء

عليهم، والشهادة لهم بالصدق والفلاح، قال الله تعالى: ﴿رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾. وقال: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا - إلى قوله- أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾، ثم قال عز من قائل: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُ الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ- إلى قوله- فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾. وهذا كله مع علمه تبارك وتعالى بحالهم ومآل أمرهم، وقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "**خير الناس قرني ثم الذين يلونهم**" وقال: "**لا تسبوا أصحابي فلو أنَّ أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً لم يدرك مد أحدهم ولا نصيفه**"، خرجهما البخاري. وفي حديث آخر: "**فلو أنَّ أحدكم أنفق ما في الأرض لم يدرك مد أحدهم ولا نصيفه**")).

❁ **وقال العلامة ابن حجر الهيتمي** رحمه الله في [**الصواعق المحرقة**] (٢/ ٦٠٧):

((ومن هذه الآية أخذ الإمام مالك في رواية عنه بكفر الروافض الذين يبغضون الصحابة قال لأنَّ الصحابة يغيظونهم ومن غاظه الصحابة فهو كافر.

وهو مأخذ حسن يشهد له ظاهر الآية ومن ثم وافقه الشافعي رضي الله تعالى عنهما في قوله بكفرهم ووافقه أيضاً جماعه من الأئمة)).

❁ **وقال العلامة صديق حسن خان** رحمه الله في [**الدين الخالص**] (٣/ ٤٠٨) - معلقاً على كلام العلامة الشوكاني رحمه الله في "نثر الدرر" -: ((وأقول: ما أصدق هذا الكلام من هذا الإمام، وما أبلغه في أداء المرام!! فإنَّه دل دلالة واضحة صريحة، لا سترة عليها، على أنَّ الرافضة كفار كفراً بواحاً، بدليل الكتاب العزيز: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾، وكأنَّ هذه الآية نص في محل النزاع)).

❁ **وقال** رحمه الله في [**الدين الخالص**] (٣/ ٤٠١) - عند قول الله سبحانه: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ -:

((قلت: أصبحت الرافضة كلهم في العرب والعجم، وفي قلوبهم وبواطنهم غيظ شديد، وغصة عظيمة على الصحابة، وشجى في حلوقهم. فالآية شملتهم، وكفى بها دليلاً على كفرهم، لأنَّ الغيظ بهم، والسخط عليهم بالسب وإطلاق اللسان بمساويهم المكذوبة عليهم، من أمارات الكفر والطغيان.

وهذه الأمارات وجدت فيهم وجداناً صحيحاً، نطقت به كتبهم بذكر مطاعن الصحابة، وفاهت به ألسنتهم بالسب والطعن والقدح، فهم أجهل خلق الله بحقوق السلف، وأعظمهم عناداً بهم، ونعوذ بالله من ذلك)).

❁ **قلت**: وبهذه الأوجه وغيرها يتبين لك أنَّ كُفْرَ من كَفَّرَ أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أو فَسَّقهم مما علم من دين الإسلام بالاضطرار.

❁ **قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله** في [**الصارم المسلول**] (٥٨٦-٥٨٧):

((وأمَّا من جاوز ذلك إلى أن زعم أنَّهم ارتدوا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلَّا نفراً قليلاً لا يبلغون بضعة عشر نفساً أو أنَّهم فسقوا عامتهم فهذا لا ريب أيضاً في كفره؛ فإنَّه مكذب لما نصه القرآن في غير موضع: من الرضى عنهم والثناء عليهم بل من يشك في كفر مثل هذا فإن كفره متعين فإنَّ مضمون هذه المقالة أنَّ نقلة الكتاب والسنة كفار أو فساق وأنَّ هذه الأمة التي هي: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ وخيرها هو القرن الأول كان عامتهم كفاراً أو فساقاً، ومضمونها أنَّ هذه الأمة شر الأمم، وأنَّ سابقي هذه الأمة هم شرارها وكفر هذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام)).

❁ **وقال العلامة القرطبي** رحمه الله في [**المفهم**] (٢١/ ٤٧):

((ولا يختلف في أنَّ من قال: إنَّهم كانوا على كفر أو ضلال كافر يقتل؛ لأنَّه أنكر معلوماً ضرورياً من الشرع، فقد كذب الله ورسوله فيما أخبرا به عنهم. وكذلك الحكم فيمن كفر أحد الخلفاء الأربعة، أو ضللهم)).

❁ **وقال العلامة السمعاني** رحمه الله في [**الأنساب**] (٣/ ١٨٨):

((واجتمعت الأمة على تكفير الإمامية لأنَّهم يعتقدون تضليل الصحابة وينكرون إجماعهم وينسبونهم إلى ما لا يليق بهم)).

❁ **وقال العلامة ملا علي القاري** رحمه الله في [**مرقاة المفاتيح**] (١٤/ ٨٥) - معلقاً على كلام العلامة النووي رحمه الله في قوله: ((إنَّ الخوارج كسائر أهل البدع لا تكفر)) -:

((قلت: وهذا في غير حق الرافضة الخارجة في زماننا فإنَّهم يعتقدون كفر أكثر الصحابة فضلاً عن سائر أهل السنة والجماعة فهم كفرة بالإجماع بلا نزاع)).

وقال رحمه الله في [**شم العوارض في ذم الروافض**] (ص: ١٨):

((... أو اعتقد كفر الصّحابة وأهل السنةِ في فصلِ خِطابهم فإنَّه كافر بالإجمَاع، ولا يلتفت إلى خِلاَفِ مخالفتهم في مقَامِ النِزاعِ)).

قلت: وبقية ما ذكرته من الأوجه يرجع فيه إلى رسالتي: "**التبيين**" فلا أطيل بذكر ذلك ها هنا.

وقال محمد الإمام في كلمة مسجلة له: ((الثاني: التفريق بين ساب وساب، فهنالك من يسب الصحابة **ومراده هدم** الإسلام، هذا كافر؛ لماذا؟ لأنَّه ما دام أنَّه يريد هدم الإسلام، فهذا ما تمكن الإيمان من قلبه، بل لا يزال على طريقة عبد الله بن أُبي، يظهر الإسلام ويبطن الكفر، **وهناك من يسب ولا يريد هدم الإسلام،** ولا يعاند الإسلام، ولا يكذب القرآن، لكن لجهله يظن أن هذا السب هو حق، وأنَّ هذا قد حصل بالأدلة الثابتة، أنَّ هذا حصل من الصحابة، هذا الساب لا يكون كافراً ولكنه يكون جاهلاً يحتاج إلى إقامة الحجة عليه)).

قلت: فمحمد الإمام لا يكفر الرافضي الذي يكفر أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حتى يريد بسبه الطعن في الإسلام، وهدم الإسلام، وهذا مذهب إرجائي لا أصل له في الكتاب والسنة ومنهج السلف، وقد سبق أن ناقشت الإمام في ذلك بالتفصيل في رسالتي: "**التبيين**"، وناقشه غيري في رسائل متعددة.

قلت: ولم يتراجع الإمام من هذا التفصيل المنكر في شأن من كفر أو سب الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، وأمَّا أبو الحسن فقد صحح ذلك الخطأ في كتابه بعد اللتيا والتي.

قال الشيخ ربيع قديماً في رسالته: [**جناية أبي الحسن على الأصول السلفية**] (ص:٦): ((... وأصرَّ على طبع كتابه الطبعة تلو الطبعة والنشر تلو النشر إلى ثلاث طبعات خلال ما يقرب من خمس سنوات فعلام يدل هذا العناد؟.

وبعد هذا العناد الطويل والاعتداد بكتابه الذي يحمل هذه الطامة وغيرها إلى الآن قال وهو رافع الرأس لا تحس منه بندم ولا خجل: "**قد عدَّلت هذا في كتابي**". بدون بيان السبب لهذا التعديل ولا بيان الحجة التي دفعته إلى هذا التعديل، وإني أكاد أجزم بما عندي من القرائن ومن دراستي لأقواله وأحواله وأحوال أمثاله أنَّه ما قام بهذا التعديل إلَّا مكراً ليستمر في حرب أهل السنة في صورة إنسان تائب بريء فهذا التراجع يشبه

تراجع عدنان عرعور وأمثاله من المغالطين المعاندين، وهو وإن تظاهر بالتراجع في هذا الأمر لكنه لم يتراجع عن هذا المنهج الفاسد)).

قلت: وإذا كان أبو الحسن قد حصل منه حذف ذلك الخطإ من كتابه، وإن لم تحصل منه التوبة الشرعية، فإنَّ محمداً الإمام لم يحصل منه شيء من ذلك فهو أولى بالتبديع في هذه المسألة من أبي الحسن، والمناصرون له أولى بالتبديع من أتباع أبي الحسن كالبرعي والصوملي والذماري والسالمي وغيرهم.

الوجه الثاني: زيادة الإمام على أبي الحسن التوقيع على وثيقة التعايش

أقول: وقد زاد محمد الإمام على أبي الحسن الوثيقة مع الروافض وكان فيها من الباطل، أنَّ دين السلفيين والرافضة واحد وكتابهم واحد ونبيهم واحد، وأنَّ الخلاف بين الرافضة والسلفيين في الفروع فقط، والمعنى أنَّ الأصول متفق عليها في الجانبين، وفيها الدعوة إلى حرية الفكر وغير ذلك.

وقد تكلم الإمام بعدها وبيَّن أنَّه لم يكن مكرهاً على التوقيع عليها وإنَّما فعل ذلك تديناً فهو مدان بكل ما فيها من الباطل.

ولو لم يكن إلَّا هذا الأمر الذي صدر من الإمام لكان كافياً في بيان حزبية الإمام وبدعته وحزبية من دافع عنه بعد العلم بحاله فكيف وقد حصل منه غير ذلك من الأخطاء التي ماثلت أو فاقت أخطاء أبي الحسن.

الوجه الثالث: توافق الحزبين في بدعة الموازنات بين الحسنات والسيئات

أقول: وهذه البدعة سار عليها أبو الحسن وعرعور.

قال الشيخ ربيع قديماً في رسالته: [**جناية أبي الحسن على الأصول السلفية**] (ص:٢):

((أبو الحسن يدعي أنَّه لا يقول بمنهج الموازنات وهو يسير عليه ويعمل به في حق أهل البدع على طريقة عدنان عرعور ...)).

قلت: وقد سار على ذلك **محمد الإمام** أيضاً.

فقد قال في [**الإبانة**] ص (١١٥): ((**كثرة محاسن العالم مانعة من القدح فيه**)).

إلى أن قال ص (١٢٨): ((وخلاصة هذه المسألة: إقامة العدل مع أصحاب الهفوات والزلات **ولا إقامة له إلَّا باعتبار الأغلب منهم، فإذا كان أغلب أقوال الرجل وأفعاله ومعتقده موافقة للحق والسير عليه، فلا يجوز أبداً أن تجعل هفواته وزلاته أصلاً وعمدة للحكم عليه بالانحراف، بل يحسن به الظن، ولا يتابع فيما أخطأ فيه**. ومن حاد عن إقامة هذا العدل ذهب يبحث عن زلات وهفوات عباد الله ليكثرها، متوصلاً بذلك إلى الحكم على أصحابها بالانحراف عن الحق. كفانا الله شر هذا الصنف)).

وقال ص (١٨٣): ((**وجرح الشخص في أمر معيَّن، لا يسوغ تعميم القدح فيه**)).

الوجه الرابع: توافق أبي الحسن والإمام على بدعة حمل المجمل على المفصل

وقد سار على هذه البدعة أبو الحسن وعدنان عرعور.

قال الشيخ ربيع قديماً في رسالته: [**جناية أبي الحسن على الأصول السلفية**] (ص:٢):

((أبو الحسن يقول بحمل المجمل على المفصل في حق من يقول بالحلول ووحدة الوجود وغيرها، وفي حق أهل الظلم والبغي على طريقة عبد الله عزام وعدنان عرعور والقطبيين...)).

قلت: وقد تابعهم في ذلك **محمد الإمام**.

فقد قال في [**الإبانة**] ص (١٢٦): ((اعلم يا طالب العلم أنَّ الهفوات والزلات لا يسلم منها إلَّا المعصوم صلى الله عليه وسلم، وما دام الأمر كذلك، فلا مطمع لأحد أبداً في النجاة من ذلك، **ولكن ينبغي أن يعلم أنَّ ما يحصل منهم من زلات وهفوات، لا يصح الاعتماد عليها، ولا اعتبارها أصلاً للحكم العام على صاحبها، بل الاعتماد على سيرتهم التي عرفوا بها، وأحوالهم التي استمروا عليها**، مع بقاء الحكم بالخطاء على صاحب الزلات والهفوات)).

الوجه الخامس: توافق الحزبين على بدعة نصحح ولا نهدم

وقد سار على هذه البدعة أبو الحسن وعدنان عرعور.

قال الشيخ ربيع قديماً في رسالته: [**جناية أبي الحسن على الأصول السلفية**] (ص:٤):

((أبو الحسن على طريقة عدنان عرعور في الأخذ بالقاعدة الفاسدة: "نصحح الأخطاء ولا نهدم الأشخاص" وهذه بعينها هي قاعدة عدنان: "نصحح ولا نجرح" لكنه يهدم أهل الحق ولا يقدم تصحيحاً لأنَّ فاقد الشيء لا يعطيه)).

قلت: وقد سار على هذه القاعدة أيضاً **محمد بن عبد الوهاب الوصابي**.

فقد قال في "**شريط فتاوى عامة**" جوابًا على سؤال ما هي ضوابط هجر المبتدع ومتى يهجر؟

((لو تعود إلى كتاب الشيخ بكر أبو زيد "هجر المبتدع" وعلى كلٍ إذا كان منهجه السنة ولكن أخطأ في مسألة قال فيها بقول أهل البدع فيناصح ولا يهجر **فإن لم يعد لا يهجر أيضاً لكن قوله هذا في البدعة يهجر فلا يقبل لا يقبل قوله في البدعة وأمَّا هو الأصل أنَّه على السنة**.

ولهذا يا إخوتي في الله السنة أمان، التمسك بالسنة أمان من الزيغ ومن البدع ومن الانحراف **ربما إنسان يقول كلمة تكون على طريقة أهل البدع فيقال: هذا الكلام بدعة**. أنظر ماذا قال مالك رحمة الله عليه لذلك الذي قال له: يا أبا عبد الله الرحمن على العرش استوى كيف استوى؟ قال مالك: الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة، وأخرجوه عني فإنَّه مبتدع من كلمة كيف استوى)) اهـ.

الوجه السادس: توافق الحزبين على التأليب والتهييج والتحزيب والتكتل ضد أهل السنة

وقد سار على ذلك أبو الحسن في فتنته.

قال الشيخ ربيع قديماً في رسالته: [**جناية أبي الحسن على الأصول السلفية**] (ص:٤):

((أبو الحسن نهج منهجاً غريباً في حربه لأهل السنة وهو التأليب والتهييج ومناداة من يسميهم بأهل السنة بالالتفاف حول الدعوة وهو يقصد تحزيبهم وتكتيلهم حول شخصه)).

قلت: وهذا عين ما فعله أصحاب الحزب الجديد ألبوا وهيجوا المشايخ في الداخل والخارج على الشيخ يحيى ومشايخ السنة وطلاب العلم في دماج، وكان ممن هيجوه وللأسف الشيخ ربيع، ثم صار بعد ذلك على تبديعهم هم وغيرهم ممن ألبوه عليهم.

ومن هؤلاء الذين سعوا في إثارة الفتنة والتكتل والتحزب ضد أهل دماج عبيد الجابري، والوصابي، والبرعي.

وقد قلت في رسالتي "**كلمة إنصاف**": ((لقد تعاون الشيخ عبيد، والشيخ الوصابي على إثارة الفتنة على السلفيين في دار الحديث في دماج، فالشيخ عبيد أثارها من خارج اليمن، والوصابي من داخلها.

بل لم يكتف الشيخ الوصابي بإثارة الفتنة من داخل اليمن بل سعى في إثارتها من خارج اليمن، فإنَّه حين تكلم الشيخ عبيد في الشيخ يحيى كان من **كلام الوصابي** في ذلك الوقت: ((**فنقول للشيخ عبيد: مزيداً من هذا الخير**)). كما في أوراقه: "**الثناء البديع**" ص (٤)، وأراد بذلك أن يهيج الشيخ عبيد على الشيخ يحيى.

إنَّ المتأمل في حال الوصابي في هذه الفتنة يتبيَّن له أنَّه كان ساعياً للإطاحة بدار الحديث في دماج وإثارة الفتنة عليها من زمن مبكر، ويدل على ذلك **ما قاله الشيخ يحيى** في "**الولاء و البراء الضيق عند الشيخ محمد بن عبد الوهاب الوصابي**":

((وقبل مرحلة زار الأخ على جعدان الشيخ محمد بن عبد الوهاب – وفقه الله – فقال له: سيقوم الآن مركز يضاهي مركز دماج لا تخبر أحداً!!.

طيب المراكز لو قامت ما فيها سرية هنيئاً يقوم أي مركز ونحن أعوان له. وأنا لو جُمِعَت التزاكي التي كتبتها لإقامة مراكز لأهل السنة لجاءت في ملزمة لكن ما هذا التكتم؟!!!.

وراء هذا التكتم "أعمال" الله أعلم ما وراء هذا المقصود، والشاهد موجود وهو يسمع. أضف إلى هذا التحريش والتثوير، على الدعوة، المضادة لها، افتعالات المشاكل عليها وافتعال المشاكل عليَّ)).

ومن جملة ذلك ما قام به من التحريش بين أهل وادعة وبين الشيخ يحيى، وباء هذا التحريش بالفشل بحمد الله.

ولما ثارت الفتنة على السلفيين في دار الحديث في دماج من عبد الرحمن العدني كان الوصابي من أعظم أعوانه على ذلك.

فابتدأ الوصابي في التحذير من السلفيين من دار الحديث في دماج من طرف خفي في أول الأمر، وما هي إلاَّ أيام فإذا به يخرج ما كان يكنه في صدره)) اهـ.

الوجه السابع: سير الحزبين على المنهج الواسع الأفيح

وقد سار على ذلك أبو الحسن في فتنته.

قال الشيخ ربيع قديماً في رسالته: [**جناية أبي الحسن على الأصول السلفية**] (ص:٤):

((قوله: "نريد منهجاً واسعاً أفيح يسع الأمة، ويسع أهل السنة والأمة كلها" وهو يريد القاعدة المشهورة: "نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه"....)).

قلت: وقد سار على ذلك أيضاً محمد الإمام.

وقد قلت في رسالتي: "**التنديد**": ((وهذا يتبيَّن من وجوه:

- **الوجه الأول**: أنَّه يقبل في مركزة كل متردية ونطيحة، من الإخوان المسلمين، والسروريين، والتراثيين، والحسنيين.
- **الوجه الثاني**: استقباله لبعض كبار الحزبيين كأمثال محمد الحاشدي – وهو أحد رؤوس أبي الحسن المصري – وغيره.
- **الوجه الثالث**: تمكينه لبعض الحزبيين من التكلم في مركزه، كعائض مسهار الحسني، وغيره.
- **الوجه الرابع**: حث كثير من الحزبيين في الدراسة عنده، وقد أعطاني **الأخ نبيل العديني رحمه الله** ورقة فيها أسئلة موجهة إلى حسين بن عمر بن محفوظ بن شعيب، وهو من أصحاب الجمعيات في صنعاء، وكان من جملة هذه الأسئلة، قول السائل: شاب يريد أن يطلب العلم، ويريد استشارتكم، ونصيحتكم؛ لأنَّ المستشار مؤتمن، فإلى من يذهب؟.

فأجاب بخط يده: ((**أُفضِّل له الذهاب إلى معبر، حيث الشيخ محمد الإمام، فيمكن الاستفادة هناك، وإذا لا يمكنه الذهاب والسفر إلى معبر فليلتحق بمركز الدعوة بصنعاء، بجوار مسجد الدعوة حيث الشيخ عبد المجيد الريمي، والله الموفق**)).

قلت: لولا أنَّهم لمسوا منه المنهج الواسع الأفيح لما حثوا على الدراسة عنده)) اهـ.

وسار على ذلك أيضاً **محمد بن عبد الوهاب الوصابي**

وقد قلت في رسالتي: "**التنديد**":

❁((**فقد قال** في مقال له: ((**ولا قال ملائكة العذاب لملائكة الرحمة: أنتم مميعون، ما قالوا لهم: أنتم مميعون كيف تقبلون مثل هذا، الذي قتل مائة نفس، ما قالوا: أنتم مميعون**)).

❁**قلت: الوصابي** يريد أن يقبل السلفيون في أوساطهم أصحاب المخالفات من أهل البدع والأهواء، وهذا هو المنهج الواسع الأفيح الذي دعا إليه أبو الحسن المصري.

وقد قرَّر **الوصابي** هذه الأفيحية في منهجه العملي فتارة يذهب إلى مساجد الحزبيين من الإخوان، وأصحاب الجمعيات، والحسنيين، ويبيت عند الحسنيين، ويتناول الطعام عندهم، وتارة يرسل إلى **إبراهيم قريبي** الحزبي ليجيب على الأسئلة، وتارة يقدم له في بعض محاضراته بعض الحسنيين، وتارةً يقول: **((لو رأيتم، أو سمعتم أنَّ الدويش حاضر عندي فلا تستغربوا**)) أو بنحو هذه العبارة، وقد شهد بذلك **عليه الشيخان الفاضلان يحيى بن علي الحجوري، وجميل الصلوي**.

وتارة يقول: ((**نحن لا نعادي إلَّا أبا الحسن فقط**)).

وتارة يحيل إلى أهل البدع في بعض كتبه كما أحال على **العلوان التكفيري**، وتارة يتقوى بقول بعض الحزبيين كما تقوى بقول **إبراهيم قريبي** في توحيد المتابعة، وتارة يقدم له بعض أهل البدع كما قدم له في كتابه: "**القول المفيد" محمد بن علي مكرم الطسي** ووصفه بالشيخ العلامة، وهو صوفي من صوفية الحديدة، **والعمراني** ووصفه بالشيخ العلامة وهو زيدي إخواني معتزلي، فهذا الصوفي، وذاك الإخواني الزيدي المعتزلي كما ترى شيخان وعلامتان عند **الوصابي**، وأمَّا أهل السنة السلفيون في دار الحديث في دماج فهم عند الوصابي من أهل البدع والأهواء)) اهـ.

❁الوجه الثامن: سير الحزبين على الاحتجاج بالكثرة في دفع الحجج❁

وقد سار على ذلك أبو الحسن في فتنته.

❁**قال الشيخ ربيع قديماً** في رسالته: [**جناية أبي الحسن على الأصول السلفية**] (ص:٥):

((أبو الحسن يتباهى بالكثرة ولو كانت خيالية، ويريد أن يناطح بهذه الكثرة الحجج والبراهين التي تدين أباطيله، ويريد أن يوجه العلماء بهذه الكثرة المزعومة من المتحزبين له بالباطل ...)).

❁**قلت**: وهذا عين ما فعله أصحاب الحزب الجديد.

فقد قال محمد الإمام في مقطع صوتي له: ((قوله: "استمرت كما تعرفون الفتنة والخلاف وصار الأمر كما تسمعون وتعلمون: أنَّ مشائخ السنة في اليمن، ومشائخ السنة في المدينة، والشيخ ربيع، ومن إليهم - حفظهم الله جميعاً - صاروا في جهة، والمتعصبون في جهة ثانية، وصار العلماء هؤلاء يقولون: هذا الطريق غير صحيح، هذا الطريق طريق التعصب هذا غير صحيح، هذا لا يخدم دعوة أهل السنة، وليس على طريقة أهل السنة، وهؤلاء العلماء الذين في اليمن، والذين في المدينة، والذين في مكة، إلى آخره هم المعروفون بالجرح والتعديل مع الضوابط الشرعية، والسداد، فمن جرحوه فصار مجروحاً، وهذا معلوم لا يستطيع أحد أن ينكره أبداً، فما تكلم به العلماء هؤلاء ظهر فيمن قالوه فيه إن لم يكن ظاهراً، وأمَّا إن كان ظاهراً فما من ذاك إلاَّ من باب أداء لما قد صار معروفاً، هذا الذي هو حاصل الآن، على طلاب العلم الذين عندهم شيء من الشبهة حول التعصب هذا أنَّهم يأخذون بتوجيهات العلماء هؤلاء؛ لأنَّ هؤلاء لا يتفقون على شيء غلط وخطاء أبداً، فهم مرجعية أهل السنة في العالم، ولا يمكن أن يكون اتفاقهم، أن يكون اجتماعهم على هذا وسيرهم أن يكون خطأً، والواحد يكون مصيباً، هذا الذي يسير على أنَّ الواحد سيكون هو المصيب، وأنَّ الجماعة بهذه الكثرة، وأنَّهم المرجعية، ووو إلى آخره. هذا يعني ما سلك طريق الانصاف.

فهؤلاء العلماء كما تعلمون يتكلمون فيمن يتكلمون تديناً، وكذلك أيضاً بعدل وتحري، وحجج إلى غير ذلك.

وبحمد الله يجعل الله في كلامهم الخير والبركة، فهذا حاصل)) اهـ.

وقد قلت في رسالتي "**كلمة إنصاف**": ((المأخذ الثاني: دعواه أنَّ الإجماع قد انعقد على تخطئة المخالفين لهم.

فقد قال في مقاله السابق: "**على طلاب العلم الذين عندهم شيء من الشبهة حول التعصب هذا أنَّهم يأخذون بتوجيهات العلماء هؤلاء؛ لأنَّ هؤلاء لا يتفقون على شيء غلط وخطاء أبداً، فهم مرجعية أهل السنة في العالم، ولا يمكن أن يكون اتفاقهم، أن يكون اجتماعهم على هذا وسيرهم أن يكون خطأً، والواحد يكون مصيباً، هذا الذي يسير على أنَّ الواحد سيكون هو المصيب، وأنَّ الجماعة بهذه الكثرة، وأنَّهم المرجعية، ووو إلى آخره. هذا يعني ما سالك طريق الانصاف**".

أقول: هذا من أعجب ما تلفظ به الشيخ محمد الإمام في مقاله هذا، وهو ادعاء العصمة في اتفاق مجموعة من الناس، ليسوا هم عامة الأمة، وقد قال الإمام أحمد رحمه الله كما في [**مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله**] (ص: ٤٣٩):

❁ ((من ادعى الإجماع فهو كذب لعل الناس قد اختلفوا)).

❁ **وقال شيخ الإسلام ابن تيمية** رحمه الله في [**العقيدة الواسطية**] (ص: ٣٠):

((والإجماع الذي ينضبط هو ما كان عليه السلف الصالح. إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الأمة)).

فدعوى الشيخ محمد الإمام هذه دعوى باطلة يكذبها الواقع، فإنَّ المخالفين لكم في هذه القضية كثر جداً، ومعهم الحجج والبراهين الكثيرة، وليس معكم شيء من ذلك، وإنَّما معكم الدعاوى المجردة الخالية عن الحجة والبرهان، ولا يصح عند أهل العلم دعوى الإجماع على خلاف الدليل، فكيف يكون الحال، وأنتم لا دليل معكم ولا إجماع؟!!.

❁ **وأمَّا قول الشيخ محمد**: ((**ولا يمكن أن يكون اتفاقهم، أن يكون اجتماعهم على هذا وسيرهم أن يكون خطأً، والواحد يكون مصيباً**)). فالجواب عليه من وجهين:

❁ **الوجه الأول**: أنَّ المخالف لكم عدد كثير من المشايخ وطلاب العلم، وليس الأمر كما زعمت أنَّ الذي خالفكم رجل واحد.

❁ **الوجه الثاني**: زعمك أنَّه لا يمكن أن يكون الجماعة على خطاء والواحد على صواب، زعم غريب للغاية، وليس عليه أثارة من علم، وقد خالف الصحابةُ رضي الله عنهم في أول الأمر الصديقَ رضي الله عنه في قتال مانعي الزكاة، وكان الحق معه، ثم رجعوا بعد ذلك إلى قوله.

❁ **قال العلامة ابن القيم** رحمه الله في [**إعلام الموقعين**] (٣/ ٤٨٨): ((واعلم أنَّ الإجماع والحجة والسواد الأعظم هو العالم صاحب الحق وإن كان وحده وإن خالفه أهل الأرض، قال عمرو بن ميمون الأودي صحبت معاذاً باليمن فما فارقته حتى واريته في التراب بالشام، ثم صحبت من بعده أفقه الناس عبد الله بن مسعود فسمعته يقول: عليكم بالجماعة فإنَّ يد الله مع الجماعة ثم سمعته يوماً من الأيام وهو يقول: سيولى عليكم ولاة يؤخرون الصلاة عن مواقيتها فصلوا الصلاة لميقاتها فهي الفريضة وصلوا معهم فإنَّها لكم نافلة. قال قلت: يا أصحاب محمد ما أدري ما تحدثون. قال: وما ذاك قلت: تأمرني بالجماعة وتحضني عليها،

ثم تقول: لي صل الصلاة وحدك، وهي الفريضة، وصل مع الجماعة وهي نافلة. قال يا عمرو بن ميمون: قد كنت أظنك من أفقه أهل هذه القرية أتدري ما الجماعة قلت: لا. قال: إنَّ جمهور الجماعة هم الذين فارقوا الجماعة، الجماعة ما وافق الحق وإن كنت وحدك، وفي لفظ آخر: فضرب على فخذي وقال: ويحك إنَّ جمهور الناس فارقوا الجماعة، وإنَّ الجماعة ما وافق طاعة الله تعالى)).

❁ **وقال** رحمه الله في [**إعلام الموقعين**] (٣/ ٤٩٩ - ٤٩٠): ((وما عرف المختلفون أنَّ الشاذ ما خالف الحق وإن كان الناس كلهم عليه إلَّا واحداً منهم فهم الشاذون، وقد شذ الناس كلهم زمن أحمد بن حنبل إلَّا نفراً يسيراً فكانوا هم الجماعة وكانت القضاة حينئذ والمفتون والخليفة وأتباعه كلهم هم الشاذون وكان الإمام أحمد وحده هو الجماعة، ولما لم يتحمل هذا عقول الناس قالوا للخليفة يا أمير المؤمنين أتكون أنت وقضاتك وولاتك والفقهاء والمفتون كلهم على الباطل وأحمد وحده هو على الحق، فلم يتسع علمه لذلك فأخذه بالسياط والعقوبة بعد الحبس الطويل، فلا إله إلاَّ الله ما أشبه الليلة بالبارحة وهي السبيل المهيع لأهل السنة والجماعة حتى يلقوا ربهم مضى عليها سلفهم وينتظرها خلفهم {مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا} ولا حول ولا قوة إلاَّ بالله العلى العظيم)).

❁ **قلت**: وتأمل في قوله رحمه الله: ((**فلم يتسع علمه لذلك**)) إلى آخره.

❁ **أقول**: كما لم يتسع علم محمد الإمام لذلك فظن أنَّ الحق ميزانه الكثرة، والباطل ميزانه القلة، وهكذا الانتصار للباطل يوقع الشخص في مثل هذه المزالق.

❁ **وقول الشيخ محمد**: ((**هذا الذي يسير على أنَّ الواحد سيكون هو المصيب، وأنَّ الجماعة بهذه الكثرة، وأنَّهم المرجعية، ووو إلى آخره. هذا يعني ما سالك طريق الانصاف**)). خطأ ظاهر سبق رده.

يا شيخ محمد الميزان الشرعي عند التنازع هو الرد إلى الله ورسوله كما قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]. أمَّا ميزان الكثرة فهو ميزان ديمقراطي، وليس بميزان شرعي. والإنصاف يا شيخ محمد هو الأخذ بالدليل، وليس الأخذ بالكثرة)).

قلت: وهذه الأوجه التي ذكرتها فيما مضى هي أهم الأصول التي بُدِّع بها أبو الحسن، وقد جمعها الشيخ ربيع في رسالته "**جناية أبي الحسن على الأصول السلفية**"، وإنَّما ذكرت ها هنا ما ذكره الشيخ ربيع باعتبار أنَّ جميع مشايخ السنة في اليمن وافقوا الشيخ ربيعاً على تبديع أبي الحسن بهذه الأصول، وقد قال الشيخ ربيع عن هذه الأصول في كتابه: [**جناية أبي الحسن على الأصول السلفية**] (ص:٩): ((**ومنها هذه المناهج والمذاهب التي عرضتها هنا والتي هي أصول أخطائه**)).

فإذا كان أبو الحسن بدع بهذه الأصول، وهكذا بدع المناصرون له والمدافعون، فكيف لا يبدع أصحاب الحزب الجديد ومناصروهم والمدافعون عنهم بهذه الأصول بعينها، وهل هذا إلَّا تفريق بين متماثلين.

وغاية ما يمكن أن يقال من الفرق أنَّ أبا الحسن وأصحابه تميعوا مع الحزبين، وأصحاب الحزب الجديد لم يتميعوا مع الحزبيين.

وقد أجبت عن ذلك في "**الجواب المفيد**" فقلت:

((**الوجه الثالث**: قولهم: (**ونحن نرى أنَّهم لم يذهبوا إلى الجمعيات، ولم يذهبوا إلى الحزبيين، ولم يصطلحوا معهم بل هم متميزون بدعوتهم، وسيرهم نفس سيرنا، ودعوتهم نفس دعوتنا، ويدرسون الكتب التي ندرسها**)

والجواب عن ذلك: **أولاً** أن يقال: هذا من أعجب التبريرات لأهل الأهواء، وإلَّا فمتى عرف السلف أنَّ الشخص لا يبدع إذا ما وقع في بدعة حتى يدخل في أهل البدع ويكون معهم، وقد سبق أن ذكرنا تبديع الإمام أحمد للكرابيسي ولم يعرف عنه أنَّه صاحب الجهمية ولا الخوارج ولا المرجئة ولا القدرية ولا غيرهم من أهل الأهواء.

وبدَّع الإمام أحمد وغيره من السلف يعقوب بن شيبة ولم يعرف عنه أنَّه صاحب الجهمية ولا الخوارج ولا المرجئة ولا القدرية ولا غيرهم من أهل الأهواء.

وأمَّا ثانياً فيقال: إنَّ التميع مع أهل البدع قد حصل لجماعة منهم، ولم نسمع الإنكار من سائرهم.

فالوصابي مثلاً يقدم له في كتابه "القول المفيد" جماعة من أهل البدع من الزيدية والصوفية وغيرهم.

ويستشهد في كتابه ببعض أهل البدع كإبراهيم قريبي، والعلوان التكفيري، ويطلب من إبراهيم القريبي الحزبي أن يجيب على الأسئلة بعد محاضرة الذماري في مسجد الرحبي في الحديدة، وأعلنت للوصابي محاضرة في مسجد محمد بن عوض اليافعي من أصحاب أبي الحسن في منطقة رساب في يافع وكان المقدم له هذا

الحسني. وقبل المحاضرة التي في مسجد محمد بن عوض نزل عندهم في بيتهم وتناول طعام الغداء عندهم وبعد المحاضرة كذلك تناول طعام العشاء وكذلك نام تلك الليلة عندهم.

❁ وكان يقول: (نحن لا نعادي إلا أبا الحسن فقط).

❁ وقال: (لو رأيتم، أو سمعتم أنَّ الدويش حاضر عندي فلا تستغربوا).

❁ و قال الشيخ يحيى بن علي الحجوري وفقه الله للخير في "أسئلة أهل لحج" عند كلامه على الوصابي:

((يرى أنَّ ردودنا مع فالح الحربي، مع أبي الحسن المصري، مع عدنان عرعور، مع المغراوي لعبة، صرح بهذا في مجلس للمشايخ أنا فيه)).

وهذا محمد الإمام في مركزه أصناف من الحزبيين من أصحاب الجمعيات، والإخوان المسلمين، والحسنيين وغيرهم، ويستقبل بعض الحزبيين، ويأذن لبعضهم أن يتكلم في مركزه.

كما سبق بيان ذلك)).

❁الوجه التاسع: سير الحزبين على تأصيل أنَّ وجود الشخص في فرقة من الفرق المبتدعة لا يصير بذلك مبتدعاً، إذا كان وجوده فيهم من أجل الدنيا ❁

وهذا مما كان يدندن على معناه أبو الحسن.

وقد أصلَّه محمد الإمام.

❁ **فقد قال** في [الإبانة] ص (٣٧): ((**ولا يكون مبتدعاً بسبب وجوده مع فرقة أو حزب لعمل دنيوي مع حبه لأهل السنة واعتقاده عقيدتهم**)).

❁ **قلت:** وهذا أصل محدث لا أصل له في المنهج السلفي.

وآثار السلف ترد ذلك فمن تلك الآثار:

❁ قول الحافظ أبو يعلى رحمه الله في [طبقات الحنابلة] (١ / ١٥٨):

((أخبرنا عبد الصمد الهاشمي قراءة قال: أخبرنا الدارقطني حدثنا عثمان بن إسماعيل بن بكر السكري قال: سمعت أبا داود السجستاني يقول قلت: لأبي عبد الله أحمد بن حنبل أرى رجلاً من أهل السنة مع رجل من

أهل البدعة أترك كلامه قال: لا أو تعلمه أنَّ الرجل الذي رأيته معه صاحب بدعة فإن ترك كلامه فكلمه وإلَّا فألحقه به)).

وقال الإمام البربهاري رحمه الله في [شرح السنة] ص (١١٢-١١٣):

((وإذا رأيت الرجل جالس مع رجل من أهل الأهواء فحذره وعرفه، فإن جلس معه بعد ما علم فاتقه، فإنَّه صاحب هوى)).

الوجه العاشر: سير الحزبين على قاعدة: اختلافنا في غيرنا لا يؤدي إلى الاختلاف بيننا

فقد قال أبو الحسن المصري في "القول الأمين" الشريط الثالث:

((ثم في النهاية نفترض أنَّنا اختلفنا في أمر الشيخ المغراوي، وأنَّ الشيخ المغراوي مخطئ، وأنا قلت: مصيب، وأخطأت في تصويبي إياه، هل هذا معناه أنَّ الدعوة تفترق، وأنَّني لست سلفياً، وأنَّني سروري، وأنَّني حزبي، وأنَّني كذا وكذا، كما يقول الجهلة، الذين يقولون ما لا يعرفون، ويهرفون بما لا يعرفون.

هب أنِّي خالفت في شخص من الأشخاص، وأنا، وأنت نقصد الدفاع عن السنة، فأنت جرحت، وأنا مدحت، وأنت مصيب في تجريحك، وأنا مخطئ، في هذه الحالة يقال: فلان أخطأ في هذا)).

وقال أبو الحسن علي الحلبي في كتابه [منهج السلف الصالح] ص (٧٥): **((الاختلاف في التبديع في إطار أهل السنة اختلاف سائغ، لا يوجب هجراً، ولا إسقاطاً، ولا تبديعاً ...)).**

وقال الوصابي في مقال له: **((فإذا اختلفنا فلان حزبي، أو ما هو حزبي، ... الخلاف يسعنا جميعاً، مع وجود الاحترام، مع وجود التقدير)).**

وقال في اجتماع أهل السنة لعام ١٤٢٨هـ: **((فوسعوا بالكم، فكون فلان يرى أنَّ فلاناً مجروح، وغيره لا يراه مجروح، فهذا أقل شيء أن يكون مما يسوغ فيه الاختلاف)).**

وقال محمد الإمام في شريط "جلسة الخيسة" (بتاريخ ١٤/شوال/١٤٢٨): **((إذا اختلفنا في شخص، لا يعني الاختلاف في الدعوة)).**

أقول: وهذه القاعدة من قواعد أهل التمييع، ومؤداها أنَّ الشخص إذا اختلف مع غيره من أهل السنة كأن يقول: الإخوان المسلمون من أهل السنة، والتراثيون، والسروريون وسائر القطبين من أهل السنة، والتبليغيون والخوارج من أهل السنة فإنَّه لا يبدع بذلك ولا يضلل.

وهذا باعتبار الفِرَق، وهكذا إذا قال في فرد من الأفراد كأن يقول في سيد قطب: إنَّه من أهل السنة، وإنَّ القرضاوي، والترابي، وحسن البنا، والتلمساني، والسباعي، والزنداني من أهل السنة فإنَّه لا يبدع ولا يضلل بذلك.

الوجه الحادي عشر: أنَّ الإمام تفرد عن أبي الحسن ببعض القواعد المحدثة

منها:

١ـ أنَّ الشخص لا يكون مبتدعاً حتى يوالي ويعادي على بدعته.

فقد قال في [الإبانة] ص (٣٦): ((فاتضح من كلام أهل العلم أنَّ السني: من عرف باتباع الأصول الثابتة، القرآن، والسنة، وما عليه السلف. وهذا الاتباع يكون اتباعاً ظاهراً، وباطناً ويكون شاملاً، ويكون موالياً لمن دان بهذه الأصول الثلاثة ومتمسك بها، ويكون الرجل مبتدعاً بمخالفة هذه الأصول الثلاثة مخالفة كلية كالذين ارتدوا عن الإسلام، أو جزئية معلومة في الإسلام **يعادي ويوالي من أجلها**)).

قلت: وهذا أصل غريب محدث ابتكره محمد الإمام ووافقه عليه المقدمون للإبانة، وبناءً على هذا الأصل المحدث فإنَّ المبتدع مهما أحدث من البدع ولو كانت هذه من قبيل نفي الصفات أو بعضها، أو من بدع اللفظية أو الواقفة، أومن بدع الصوفية الكثيرة كالتوسل بالصالحين والأذكار المحدثة، والرقص والنحب، أو غير ذلك من البدع فإنَّ وقع في ذلك وعاند الحق فلا يبدع ما لم يحصل منه الولاء والبراء من أجلها فهذا التأصيل المحدث كاف بتبديع الإمام ومن تحزب له كالبرعي والصوملي والذماري والسالمي وغيرهم.

٢ـ تقديم جرح المعتدل على المتشدد مطلقاً من غير تفصيل.

فقد قال في [الإبانة] ص (٩٤): ((**جرح المتشدد إذا عورض بجرح المعتدل قدم جرح المعتدل، مع عدم الطعن في جرح المتشدد**)).

وقد رددت هذا التأصيل في "الجواب المفيد" بقولي:

((❁ **قلت:** وهذه من القواعد المحدثة فإنَّ المتشدد إذا أقام حجته على الجرح فكيف يرد جرحه بحجة تشدده وقد أبان أنَّ جرحه لم يكن من باب التعنت والتشدد، فإذا قال شعبة مثلاً في بعض الرواة سيء الحفظ جداً له مائة حديث وقد أخطأ في ثمانين منها وأبان خطأه، وجاء أبو زرعة وقال فيه: ثقة، أو قال شعبة: فلان كذاب وذكر ما كذب به من الحديث، وقال البخاري مثلاً: صدوق، فهل يستقيم أن يرد جرح شعبة بأنَّه متشدد في الجرح وقد أبان حجته في ذلك ويقبل تعديل أبي زرعة والبخاري لكونهما معتدلين، فهذا منهج مبتدع لا يعرفه علماء الجرح والتعديل.

وهذه القاعدة تخدم أهل الأهواء في كل زمان ومكان فإنَّ أهل الأهواء يلمزون علماء الجرح والتعديل بالتشدد، فيتخذون هذه القاعدة درعاً لهم يتقون بها سهام أهل السنة)).

٣- أنَّه لا يترك المخالف إلَّا بإجماع أكثر أهل العلم على تركه.

❁ **فقد قال** في [**الإبانة**] ص (٢٤٠): ((**ومما سار عليه أئمة الجرح والتعديل: أنَّه لا يترك حديث الراوي إلَّا إذا أجمع أكثر المجرحين على تركه، ولا يترك حديثه لقول بعض المجرحين: متروك، مع معارضة آخرين لهم من أهل هذا الشأن**)).

❁ **قلت** في "التنديد": ((وهذه القاعدة فيها إبطال لكثير من الجرح، ومحاماة لأهل البدع، فإنَّ كثيراً من أهل البدع لم يجمع على جرحهم أكثر أهل العلم، وهذه القاعدة التي أتى بها الإمام تتمشى مع الانتخابات الديمقراطية، ولا تتمشى مع المنهج السلفي، فإنَّ السلف يعظمون الحجة وينقادون لها، فمن أقام الحجة على جرحه أُخذ به وإن خالفه من خالفه من المعدلين)).

❁ **أقول**: إذا تبيَّن لك جميع ما سبق من أوجه التوافق بين أبي الحسن وبين أصحاب "**الإبانة**" وأنَّ جلَّ الأصول التي بُدع بها أبو الحسن موجودة في أصحاب "**الإبانة**" مع زيادة بعض الأصول التي انفردوا بها عن أبي الحسن فإنَّك تبقى متعجباً ممن تورع عن تبديع وتحزيب الإمام والبرعي والصوملي والذماري والسالمي، مع أنَّه ممن يرى تبديع وتحزيب أبي الحسن ومناصريه، وأي فرق بينهما إن كنتم تفقهون المنهج السلفي ؟!!!.

وأخشى في هؤلاء المتوقفين أن يجرجرهم الشيطان إلى التوقف في الحسنيين أيضاً بنفس الشبهة التي توقفوا من أجلها من تبديع أصحاب الفتنة الجديدة.

كشف الشبهة الكبرى للمتوقفين من تبديع أصحاب الحزب الجديد

أقول: إنَّ الشبهة الكبرى التي منعت بعض هؤلاء الواقفين من تبديع أصحاب الحزب الجديد أنَّهم وجدوا من العلماء من يقول في تعريف البدعة: هي التعبد لله بغير ما شرع.

ووجدوا **أنَّ العلامة الشاطبي** رحمه الله يقول في [**الاعتصام**] (١/ ٥٠):

((فَالْبِدْعَةُ إِذَنْ عِبَارَةٌ عَنْ: طَرِيقَةٍ فِي الدِّينِ مُخْتَرَعَةٍ، تُضَاهِي الشَّرْعِيَّةَ يُقْصَدُ بِالسُّلُوكِ عَلَيْهَا الْمُبَالَغَةُ فِي التَّعَبُّدِ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ)).

والشبهة التي دخلت في قلوب هؤلاء أننا لا نعلم أنَّ هؤلاء الذين تحزبوا مع العدني وأصَّلوا تلك الأصول أو دافعوا عن أصحابها أنَّهم أرادوا بذلك التعبد لله أو المبالغة في التعبد لله سبحانه.

وكشف هذه الشبهة أن يقال: إنَّ الأمر المحدث إذا كان له علاقة بالدين سواء كان من قبيل العمل أو القول أو الاعتقاد فيكفينا أن نحكم على صاحبه بالبدعة بمجرد حصول ذلك منه إذا وجدت شروط التبديع وانتفت موانعه، ولا يشترط أن نعلم من قوله أنَّه أراد بذلك التعبد لله تعالى أو لا.

والمتأمل في سير السلف يجد مصداق ذلك فقد بدع الإمام أحمد الكرابيسي حين قال: لفظي بالقرآن مخلوق ولم يسأله هل قال ذلك تعبداً أو لا، وبدع هو وغيره يعقوب بن شيبة حين توقف في القرآن فلم يقل غير مخلوق ولا مخلوق ولم يسأله هل توقف تعبداً أو لا، وبدع الذهلي وتبعه أحمد داود الظاهري حين قال: القرآن محدث ولم يسأله هل قال ذلك تعبداً أو لا.

وأمَّا إذا كان ذلك الأمر مما يفعل على وجه العادة وعلى وجه العبادة فهنا نحتاج أن نعرف هل هذا الشخص الذي حصل منه ذلك أراد بذلك التعبد أو لا، فإن علمنا منه أنَّه أراد التعبد حكمنا عليه بالبدعة إذا وجدت شروط التبديع وانتفت موانعه، وإن لم يرد التعبد فلا نحكم عليه بذلك.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كما في [**مجموع الفتاوى**] (١١/ ٦٣٢-٦٣٣):

((ولو سئل العالم عمن يعدو بين جبلين: هل يباح له ذلك؟ قال: نعم. فإذا قيل: إنَّه على وجه العبادة كما يسعى بين الصفا والمروة قال: إن فعله على هذا الوجه حرام منكر يستتاب فاعله فإن تاب وإلَّا قتل. ولو سئل: عن كشف الرأس ولبس الإزار والرداء: أفتى بأنَّ هذا جائز. فإذا قيل: إنَّه يفعله على وجه الإحرام. كما يحرم الحاج. قال: إنَّ هذا حرام منكر. ولو سئل: عمن يقوم في الشمس. قال: هذا جائز. فإذا قيل: إنَّه

يفعله على وجه العبادة. قال: هذا منكر كما روى البخاري عن ابن عباس – رضي الله عنهما – أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً قائماً في الشمس. فقال: "**من هذا؟**" قالوا: هذا أبو إسرائيل يريد أن يقوم في الشمس ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "**مروه فليتكلم وليجلس وليستظل وليتم صومه**" فهذا لو فعله لراحة أو غرض مباح لم ينه عنه؛ لكن لما فعله على وجه العبادة نهي عنه. وكذلك لو دخل الرجل إلى بيته من خلف البيت لم يحرم عليه ذلك ولكن إذا فعل ذلك على أنَّه عبادة، كما كانوا يفعلون في الجاهلية: كان أحدهم إذا أحرم لم يدخل تحت سقف فنهوا عن ذلك كما قال تعالى: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩] فبين سبحانه أنَّ هذا ليس ببر وإن لم يكن حراماً فمن فعله على وجه البر والتقرب إلى الله كان عاصياً مذموماً مبتدعاً والبدعة أحب إلى إبليس من المعصية؛ لأنَّ العاصي يعلم أنَّه عاص فيتوب والمبتدع يحسب أن الذي يفعله طاعة فلا يتوب. ولهذا من حضر السماع للعب واللهو لا يعده من صالح عمله ولا يرجو به الثواب، وأمَّا من فعله على أنَّه طريق إلى الله تعالى فإنَّه يتخذه ديناً وإذا نهى عنه كان كمن نهى عن دينه ورأى أنَّه قد انقطع عن الله وحرم نصيبه من الله تعالى إذا تركه. فهؤلاء ضلال باتفاق علماء المسلمين ولا يقول أحد من أئمة المسلمين: إنَّ اتخاذ هذا ديناً وطريقاً إلى الله تعالى أمر مباح؛ بل من جعل هذا ديناً وطريقاً إلى الله تعالى فهو ضال مفتر مخالف لإجماع المسلمين. ومن نظر إلى ظاهر العمل وتكلم عليه ولم ينظر إلى فعل العامل ونيته كان جاهلاً متكلماً في الدين بلا علم)).

قلت: فإذا تبيَّن لك هذا فاعلم أنَّ جميع ما سبق من الأصول المحدثة التي أحدثها عرعور أو أبو الحسن أو الحلبي أو صاحب "**الإبانة**" داخلة في أمر الدين وذلك أنَّهم أصلوها منهجاً يسير عليه العلماء وطلاب العلم وعامة الناس في أمر دينهم وليس في أمر دنياهم فهي داخلة في جملة الإحداث في الدين فمن أحدثها أو تابع من أحدثها أو نصر من أحدثها فهو من جملة أهل البدع والأهواء، وهذا أمر معلوم سار عليه السلفيون في فتنة عرعور وأبي الحسن وغيرهما وقد تخبط فيها من تخبط كما تخبط من تخبط في هذه الفتنة الجديدة فتنة العدني.

كتبه: أبو بكر بن عبده بن عبد الله الحمادي في يوم الثلاثاء ٢٥/ محرم/١٤٤١هـ.

فهرست الموضوعات

﴿الوجه الأول: سوء موقف أبي الحسن والإمام من الروافض المكفرين أو المفسقين لأكثر الصحابة ٢
﴿الوجه الثاني: زيادة الإمام على أبي الحسن التوقيع على وثيقة التعايش﴾ ٩
﴿الوجه الثالث: توافق الحزبين في بدعة الموازنات بين الحسنات والسيئات﴾ ٩
﴿الوجه الرابع: توافق أبي الحسن والإمام على بدعة حمل المجمل على المفصل﴾ ١٠
﴿الوجه الخامس: توافق الحزبين على بدعة نصحح ولا نهدم﴾ ١٠
﴿الوجه السادس: توافق الحزبين على التأليب والتهييج والتحزيب والتكتل ضد أهل السنة﴾ ١١
﴿الوجه السابع: سير الحزبين على المنهج الواسع الأفيح﴾ ١٣
﴿الوجه الثامن: سير الحزبين على الاحتجاج بالكثرة في دفع الحجج﴾ ١٤
﴿الوجه التاسع: سير الحزبين على تأصيل أنَّ وجود الشخص في فرقة من الفرق المبتدعة لا يصير بذلك مبتدعاً، إذا كان وجوده فيهم من أجل الدنيا﴾ ١٩
﴿الوجه العاشر: سير الحزبين على قاعدة: اختلافنا في غيرنا لا يؤدي إلى الاختلاف بيننا﴾ ٢٠
﴿الوجه الحادي عشر: أنَّ الإمام تفرد عن أبي الحسن ببعض القواعد المحدثة﴾ ٢١
﴿كشف الشبهة الكبرى للمتوقفين من تبديع أصحاب الحزب الجديد﴾ ٢٣